وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 01 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يتكبد خسارة وسط توقعات بفائض في المعروض

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تكبدت أسعار النفط خسارة شهرية بنحو 8 %، وسط توقعات بفائض في المعروض، مع زيادة إمدادات كبار المنتجين في أوبك+، فيما يترقب المتعاملون التطورات الجيوسياسية، بما في ذلك الجهود الأميركية لوقف الحرب في أوكرانيا. لكن على أساس أسبوعي حقق خام برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 0.6 %، وأغلق فوق مستوى 68 دولارًا. بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.8 %، لتتم تسويته قرب مستوى 64 دولارًا للبرميل، لينخفض المعيار الأميركي 7.6 % هذا الشهر.

فقد النفط الزخم في أغسطس وسط مخاوف من أن تتجاوز الإمدادات العالمية مستوى الطلب في الفصول المقبلة، ما قد يعزز المخزونات. تعمّقت خسائر النفط يوم الجمعة بعد تراجع ثقة المستهلكين الأميركيين إلى أدنى مستوياتها في ثلاثة أشهر، ما يعكس القلق من أن الرسوم الجمركية ستضر بالاقتصاد.

بعدما ساعد انخفاض مخزونات الخام والوقود في الولايات المتحدة على تهدئة مخاوف المستثمرين من احتمالات حدوث تخمة في المعروض.

بينما لا تزال الأسعار تتداول ضمن نطاق 5 دولارات هذا الشهر، ارتفع ما يُسمى بالفارق الفوري لسعر خام غرب تكساس الوسيط وهو مقياس لمدى شحّ المعروض إلى أعلى مستوى له في أكثر من أسبوع. وجاء هذا التحرك عقب تقرير حكومي أمريكي أظهر انخفاض الأرصدة في مركز التخزين الرئيسي في كوشينغ بولاية أوكلاهوما لأول مرة منذ ثمانية أسابيع، بينما انخفضت مخزونات الخام الوطنية بمقدار 2.4 مليون برميل، وهو ما يفوق التوقعات.

كما تقلصت إمدادات الوقود، ما يشير إلى بقاء الطلب قويًا رغم الضغوط التي تفرضها الرسوم الجمركية على توقعات الاستهلاك في الأجل الطويل. وتتعارض هذه البيانات الإيجابية مع التدهور في المشهد التجاري العالمي الذي ساهم في هبوط أسعار عقود الخام الأميركي الآجلة 12 % هذا العام.

رفعت الولايات المتحدة يوم الأربعاء الرسوم الجمركية على بعض السلع الهندية إلى 50 %، وهي أعلى نسبة تُفرض على دولة آسيوية، لمعاقبة نيودلهي على شرائها النفط الروسي. غير أن شركات التكرير الهندية تخطط للإبقاء على معظم مشترياتها، ما يشير إلى أن القيود التجارية لن تُبدد مخاوف المستثمرين بشأن فائض الإمدادات العالمي.

وظل الدولار الأميركي تحت الضغط بفعل صدام ترمب مع الفيدرالي وترقب خفض الفائدة. تراجع سعر صرف الدولار الأميركي في أغسطس بعد أن حقق أفضل أداء شهري له هذا العام، في وقتٍ يستعد المستثمرون لاحتمال ركود الاقتصاد الأميركي وخفض أسعار الفائدة، رغم استمرار التضخم المرتفع. انخفض مؤشر الدولار الفوري 1.7 %

هذا الشهر، مقلصًا مكاسبه البالغة 2.7 % في يوليو، الذي كان أول شهر يسجل فيه المؤشر صعودًا منذ تولي الرئيس الأميركي دونالد ترمب منصبه.

في تطورات أسواق الطاقة تتجه عملاقة الطاقة شركة أرامكو السعودية لخفض سعر بيع الخام الخفيف لآسيا في أكتوبر وذلك بنحو 50 سنتًا للبرميل فوق خامي عُمان/دبي، وفق متوسط تقديرات المتعاملين. يأتي ذلك بعدما حددت أرامكو السعودية سعر علاوة شحنات سبتمبر إلى آسيا عند 3.20 دولار للبرميل، بزيادة قدرها دولارًا واحدًا عن الشهر السابق، متجاوزة توقعات السوق التي رجّحت زيادة بنحو 90 سنتًا فقط.

ومن المرتقب إعلان الأسعار الرسمية في الأيام الخمسة الأولى من سبتمبر، في وقت تتابع فيه السوق عن كثب توجهات أكبر مصدّر للنفط في العالم.

في السعودية، تراجعت الاحتياطيات الأجنبية السعودية 3 % في يوليو على أساس شهري، كما تراجعت بنسبة 0.2 % على أساس سنوي، لتبلغ 1.67 تريليون ريال بنهاية يوليو 2025. وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما)، تراجعت الأصول الاحتياطية بضغط من انخفاض "النقد الأجنبي والودائع في الخارج" ثاني أكبر مكونات الاحتياطيات (36 % من الإجمالي)، بـ9 % بما قيمته 58.1 مليار ريال.

في القابل، ارتفعت "الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج"، أكبر مكونات الاحتياطيات (58 % من الإجمالي)، بنسبة 1 % إلى 968 مليار ريال.

وتراجع الاحتياطي لدى صندوق النقد 2 % إلى 13 مليار ريال على أساس شهري، وحقوق السحب 2 % إلى 80 مليار ريال، فيما استقر رصيد "الاحتياطي" لدى السعودية من الذهب النقدي عند 1.62 مليار ريال، وهو المستوى نفسه، الذي يحافظ عليه منذ فبراير 2008.

وارتفع عدد الشركات الإيطالية في المملكة إلى 250 شركة، 8 منها لها مقرات إقليمية في الرياض، بحسب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان خلال مؤتمر صحافي مشترك الخميس الماضي مع نظيره الإيطالي أنتونيو تاياني، مؤكدًا أن القيادة السعودية تولي أهمية لتعزيز التعاون بين إيطاليا والمملكة في المجالات كافة، وأن الاستثمار والتبادل التجاري بين السعودية وإيطاليا يشهد "تطورا ملحوظا.

في الاستثمارات الصينية السعودية، أعلن عن إطلاق مصنع سعودي للإطارات بشراكة صينية بحجم استثمار يصل إلى 5 مليارات ريال، وذلك بطاقة إنتاجية تقدر بـ5.5 مليون إطار سنويا، وعلى مساحة 362 مترا مربعا في مدينة ينبع الصناعية، بحسب علي مختار رئيس مجلس إدارة شركة البحر الأخضر الشركة المشغلة والمنفذة لمشروع "ساند ستون".

وأشار إلى أنه سيتم البدء في إنشاء المشروع خلال هذا العام 2025 ولمدة 30 شهرًا، في حين سيتم بدء عمليات إنتاج المصنع بنهاية عام 2028، مضيفًا: "هذا أول مصنع إطارات سعودي 100 % يحمل العلامة التجارية السعودية الأولى ساند ستون".

وأوضح مختار أنه من ضمن الطاقة الإنتاجية 2.5 مليون إطار سنويًا للمركبات الصغيرة والمتوسطة، و2.5 مليون إطار سنويًا للشاحنات والمركبات العسكرية، و500 ألف إطار سنويًا للسيارات الكهربائية.

في روسيا، تراجعت أرباح شركات النفط الروسية بفعل هبوط الأسعار وقوة الروبل، حيث أعلنت عملاقة النفط المملوكة

للدولة "روسنفت"، المسؤولة عن أكثر من ثلث إنتاج روسيا من النفط، في بيان صدر السبت، أنها حققت صافي دخل بلغ 245 مليار روبل (3 مليارات دولار) خلال الأشهر الستة الأولى من العام، بانخفاض يفوق 68 % مقارنة بالفترة نفسها من 2024.

وقال إيغور سيتشين، الرئيس التنفيذي للشركة، في البيان: "تميز النصف الأول من العام بانخفاض أسعار النفط نتيجة الإنتاج الفائض. إضافة إلى توسع الخصومات على الخام الروسي بسبب تشديد عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والارتفاع الكبير في سعر صرف الروبل، وهو ما أثّر سلبًا على الأداء المالي لجميع المصدرين".

جاء هذا التراجع في أعقاب نتائج أكثر ضعفًا لدى منافسي "روسنفت" في روسيا. ففي وقت سابق من الأسبوع، أفصحت شركة "لوك أويل"، ثاني أكبر منتج للنفط بالبلاد، وشركة "غازبروم نفط"، الذراع النفطية لعملاقة الغاز "غازبروم"، عن هبوط يفوق 50 % في أرباح النصف الأول مقارنة بالعام الماضي، بينما هوت أرباح المنافسة الأصغر "تاتنفت" بنسبة 62 %.

كما تراجعت صادرات النفط الروسي بفعل هجمات الطائرات المسيّرة ورسوم ترمب. تُظهر بيانات تتبع الناقلات أن شحنات النفط الأسبوعية من الموانئ الروسية تراجعت بمقدار 320 ألف برميل يوميًا خلال الأسبوع المنتهي في 24 أغسطس، إذ انخفضت التدفقات إلى أدنى مستوى لها في أربعة أسابيع لتصل إلى 2.72 مليون برميل يوميًا، نتيجة تراجع عمليات التحميل في ميناء أوست-لوغا المطل على بحر البلطيق. حافظ هذا التراجع على استقرار متوسط شحنات النفط الخام خلال أربعة أسابيع، إذ بلغ متوسط الشحنات المنقولة عبر البحر 3.06 مليون برميل يوميًا.

في العراق، رفعت البلاد صادراتها النفطية في يوليو 6 % على أساس شهري إلى 104.75 مليون برميل، على الرغم من انخفاض أسعار الخام قرابة 10 % منذ بداية العام الجاري، في ظل مخاوف حيال الطلب جراء الحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة. وبحسب بيانات أوردتها شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، فإن إيرادات البلاد من الصادرات التي شملت المكثفات بلغت 7.18 مليار دولار. فيما هيمن خام البصرة على الكميات المشحونة للخارج من البلاد.

في الهند، تقترب البلاد من اتفاق تجارة حرة مع السعودية وعُمان وتجري مباحثات مع قطر، بعد توصلها لاتفاق مماثل مع الإمارات قبل ثلاثة أعوام. وقال وزير التجارة الهندي بيوش غويال إن محادثات بلاده مع السعودية بشأن اتفاقية تجارة حرة لا تزال جارية، في وقت تستعد فيه الهند أيضًا إلى إبرام اتفاق مماثل مع سلطنة عُمان قريبًا، موضحًا أن اتفاقية التجارة الحرة المرتقبة مع سلطنة عُمان وصلت إلى مراحلها النهائية، ما يعكس توجهًا استراتيجيًا لتعزيز حضور نيودلهي الاقتصادي في منطقة الخليج.

شهدت العلاقات بين نيودلهي والرياض زخمًا متزايدًا في الآونة الأخيرة، إذ دعا رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، خلال زيارته للسعودية في أبريل الماضي، إلى زيادة الاستثمارات السعودية في قطاع الصناعات الدفاعية الذي فُتح أمام القطاع الخاص.

سيسمح الاتفاق المرتقب بسهولة الحصول على السلع والخدمات في أسواق كل منهما. كما تبحث الهند وقطر إبرام اتفاقية تجارة حرة ثنائية، عقب زيارة أمير قطر إلى نيودلهي في فبراير 2025، حيث اتفق الجانبان على رفع حجم التجارة إلى 28 مليار دولار خلال خمس سنوات، مع توقيع عدة اتفاقيات في مجالات الطاقة والاستثمار.

في الولايات المتحدة أعلنت محكمة الاستئناف الأميركية بأن رسوم ترمب الجمركية العالمية غير قانونية، إذ وجدت أنه تجاوز سلطته في فرضها. لكن القضاة سمحوا باستمرار الرسوم قائمة، وأعادوا القضية إلى محكمة أدنى لمزيد من الإجراءات.

أيّدت محكمة الاستئناف الأميركية للدائرة الفيدرالية يوم الجمعة حكمًا سابقًا أصدرته محكمة التجارة الدولية، التي رأت أن دونالد ترمب استخدم قانون الطوارئ بشكل خاطئ لإصدار التعريفات. غير أن قضاة الاستئناف أعادوا القضية إلى المحكمة الأدنى لتحديد ما إذا كان الحكم ينطبق على جميع المتأثرين بالرسوم، أو فقط على الأطراف المباشرة في القضية.

المملكة تجدّد مصافيها لضمان إمدادات البنزين

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

يشهد سوق المنتجات المكررة في الشرق الأوسط ضغوطاً شديدة في العرض مع تقلص إمدادات كبار منتجي النفط المتزامنة مع أعمال الصيانة، أو إعادة تأهيل ودمج المصافي مع المصانع الكيميائية لتحسين كفاءة الإنتاج وخفض التكلفة. وتمر السعودية بالفعل بموسم إعادة تأهيل كبير للمصافي، مما يُسبب نقصًا في المعروض في سوق البنزين.

ومن المقرر إغلاق مصفاة ساتورب (460 ألف برميل يوميًا) في الجبيل لمدة 60 يومًا في شهري نوفمبر وديسمبر، كما تخطط مصفاة الرياض لإجراء صيانة للربع الرابع أيضًا، بينما توقفت وحدة الإصلاح في مصفاة جازان (400 ألف برميل يوميًا) عن العمل منذ يوليو، وتعمل مصفاة ياسرف (390 ألف برميل يوميًا) في ينبع حاليًا على تشغيل وحدة الإصلاح بأسعار مخفضة، بحسب موقع أويل نت ديد.

وزادت السعودية بالفعل وارداتها من البنزين ومكونات المزج خلال الشهرين الماضيين، استعدادًا لشهرين قبل ذروة الاستهلاك في شهري نوفمبر وديسمبر. يُعد هذا إصلاحًا شاملًا لم نشهده في السنوات الأخيرة.

من ناحية أخرى، فإن قلة المصافي تعني توفر المزيد من النفط الخام للتصدير، وهذا هو المكان الذي سنشهد فيه الآن قفزة حقيقية في أحجام الصادرات. سنحصل على مؤشر الأسبوع المقبل من خلال أسعار البيع الرسمية التي من المتوقع أن تكون في حدود دولارين أمريكيين، وهو سعر يعتبره السوق رخيصًا سيشير إلى نواياهم، ويأملون في موازنة مؤشر دبي بأقل من ذلك. المشترين الفوريين.

وهناك أمران لم يتضحا بعد: هل ستتدخل أي دولة من أوبك لتعويض السعودية عن خفض صادراتها؟ وثانيًا، من سيستقبل هذه البراميل الإضافية؟ الصين أيضًا تدخل مرحلة تحول خريفي كبيرة.

في الولايات المتحدة أفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بوصول إجمالي إنتاج السوائل إلى مستوى قياسي بلغ 21 مليون برميل يوميًا (بما في ذلك إنتاج نفطي قياسي لشهر يونيو بلغ 13.58 مليون برميل يوميًا).

وقد تجاوز السوق العقوبات، والرسوم الجمركية، ومشكلات إيران، وحرب فنزويلا، والاحتياطي الفيدرالي، ومصافي التكرير الروسية. تجاوزنا كل ذلك، ونلجأ إلى مكان آخر لتقييم أين قد يدخل السوق في الجزء الأخير من العام، وأعود إلى الشرق الأوسط، ولكن ليس للأسباب التي ذُكرت على نطاق واسع.

تميل الأمور إلى الالتباس في نهاية الشهر فيما يتعلق بالتداول الورقي، ولكن هذه المرة كان الأمر مختلفًا، حيث شهدنا ضغطًا شديدًا على عقود مربان الآجلة، متضخمًا بشكل مصطنع من قِبل مشترين هنود في اللحظة الأخيرة يشترون مباشرةً في البورصة (تُسوى عقود مربان الآجلة

فعليًا)، ولكن هذا ليس كل شيء.

والنظام البيئي لشحنات السوق المفتوحة الفورية في الشرق الأوسط، والذي يشمل مؤشر دبي القياسي، هو آلية تسعير لمختلف الأدوات المالية مثل العقود الآجلة ومقايضات خارج البورصة التي يتم تداولها حول هذا السعر، على غرار خام برنت المؤرخ مع نافذة وأربع درجات: دبي (درجة غير موجودة عند 50 ألف برميل يوميًا)، ومربان، وزاكوم العلوي (كلاهما من الإمارات العربية المتحدة)، وعُمان، والشاهين (قطر).

ثم لدينا عقود خام عُمان الآجلة في بورصة الخليج للسلع، والتي لا يتداولها أحد، وعقود خام مربان الآجلة في بورصة الخليج الدولية للسلع، والتي يتداولها الجميع، ولكن هنا تبدأ المشكلة، بما أنك تتداول ضد منتج ومُسوّق الخام، فإنك تتداول ضد السوق، فأنت تعلم أن الاحتمالات ليست في صالحك عندما يحدث ذلك.

في الآونة الأخيرة، أصبح هذا شائعًا جدًا، حيث تُظهر أحجام خام مربان انخفاضًا كبيرًا من شهر لآخر، على عكس بقية نظرائه. في أغسطس، انخفض الإنتاج بحوالي 7 ملايين برميل عن يوليو، وليس الأمر أن إنتاج مربان انخفض (بل على العكس)؛ فأين كل هذه البراميل إذن؟ في مصفاة الرويس؟ في الخزانات؟ من يدري، ولكن إذا كانت المصفاة تعتمد على هذه الشحنات، فإن الطريقة الوحيدة للحصول عليها هي من البورصة، ومن الأفضل رفع السعر لأن شركة أدنوك الإماراتية هي الطرف الآخر في الصفقة.

واحتفظت مصفاة الرويس التابعة لشركة أدنوك بمعظمها، بينما يحتفظ بها مُحمّلو العقود الآجلة لأنظمتهم. آلية التسعير قيد المراجعة، وقلة نشاط التداول الفوري في نافذة بلاتس دبي، وتوفير أرامكو حدًا أدنى من خلال أسعار البيع الرسمية (2.20 دولارًا أميركيًا)، كل ذلك لا يترك الكثير من المنافذ في حال احتجتَ إلى درجة متوسطة/خفيفة الحموضة لتحقيق هوامش ربح عالية من نواتج التقطير.

لو كان هناك طلب حقيقي على النفط الخام، لكان الناس يدفعون 12-10 مليون دولار مقابل ناقلة نفط عملاقة من خفر السواحل الأميركي متجهة شرقًا، ومع ذلك كانوا سيظلون يربحون. والحديث ليس عن الصين، بل عن كوريا واليابان وإندونيسيا، وكل من تعهد بشراء مئات المليارات من الطاقة الأمريكية. حتى أكثر المتداولين خبرةً لا يلتقطون هذه الصفقة. هل هي أزمة طلب أم أزمة عرض إذن؟

في الآونة الأخيرة، فضّلت المصافي الآسيوية نسبةً أكبر قليلاً من الدرجات الخفيفة الحلوة، مما أدى إلى إنتاج المزيد من البنزين/النافثا وكمية غير متناسبة من الكيروسين مقارنةً بالديزل في منتصف البرميل. هذا هو التفسير الأكثر منطقيةً الذي يمكنك إيجاده، وهو صحيح جزئيًا، ولكنه لا يروي القصة كاملةً.

كان هناك تفاؤلٌ مفرطٌ بشأن الطلب على السفر، قبل يوم التحرير، وحسّنت المصافي من أدائها بناءً على ذلك، واستوعبت أيضًا سردية شاحنات الغاز الطبيعي المسال في الصين، وتدفق الغازولين الروسي بحرية، وما شابه، والتي لم تكن بعيدة المنال تمامًا، ولكن مع ذلك، فإن آخر 200 ألف برميل يوميًا هي التي تحدد السعر. لعبت الصين والهند، وخاصةً الهند، التي أصبحت المورد الرئيسي لنواتج التقطير في العالم، دورًا حاسمًا للغاية في إنتاج وقود الطائرات في حالة الصين، والبنزين والنفط الخفيف في حالة الهند، مما غيّر المشهد العالمي بأكمله للغازولين.

يميـل المحللـون إلى التبسـيط عنـد إجـراء حسـابات التكريـر، ولكـن في الواقـع، هنـاك مـا هـو أكثر مـن مجـرد طرح سـعر النفـط مـن أسـعار الديـزل. في الواقـع، عندمـا تديـر مصفـاة بشكل أكثر صعوبة، فإنك لا تنتج المزيد من الديزل فحسب، بل تنتج المزيد من المنتجات الأخرى، مثل البنزين ومنتجات "النفايـات" مثـل زيـت الوقـود والنافثـا، ممـا يـؤدي إلى انخفـاض هامـش التكريـر الصـافي، ومعظـم المصـافي الأوروبيـة مهيـأة لعـدم تحـسين درجـة واحـدة.

الشرق الأوسط

«بترورابغ» تطلق خطة إعادة هيكلة جريئة لمعالجة خسائر بـ1.9 مليار دولار

الرياض: عبير حمدي

شرعت شركة «رابغ للتكرير والبتروكيماويات» (بترورابغ)، أكبر شركة تكرير وبتروكيماويات بالسعودية، في تنفيذ خطة لإعادة هيكلة رأسمالها بهدف تقليص خسائرها المتراكمة، البالغة 7.3 مليار ريال (نحو 1.95 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني من 2025.

هذه الخطة التي تتضمن زيادة رأس المال ثم تخفيضه بالقيمة نفسها، تعد الخطوة الأولى من نوعها في السوق المالية السعودية. وقد صُممت خصيصاً لوضع «بترورابغ» المملوكة من شركتي «أرامكو السعودية» و«سوميتومو كيميكال» اليابانية، على مسار مالي أكثر استقراراً، حسب ما أكده رئيس مجلس الإدارة، إبراهيم البوعينين.

وقد تجاوزت خسائر الشركة المتراكمة النسبة المحددة من قِبَل هيئة السوق المالية السعودية (20 في المائة من رأس المال). فوفقاً للأرقام الرسمية، مثلت هذه النسبة 43.90 في المائة في 30 يونيو (حزيران)، ما استدعى وضع خطة لضمان استمرارية الشركة. إذ إنه وفقاً للإجراءات المطلوبة من الهيئة، يتعين على الشركات التي تتجاوز خسائرها المتراكمة هذه النسبة أن تفصح بشكل كامل عن أسباب هذه الخسائر، وخططها المستقبلية لمعالجتها، أو النظر في حلّ الشركة، وذلك خلال مهلة مدتها 180 يوماً.

الخطة

ومن هذا المنطلق، أوصى مجلس إدارة «بترورابغ»، بتنفيذ خطتين متتاليتين لإعادة هيكلة رأس المال، وفق الخريطة التالية:

1 - تزيد «بترورابغ» رأسمالها من 16.71 مليار ريال (نحو 4.45 مليار دولار) إلى 21.97 مليار ريال (نحو 5.86 مليار دولار)، لصالح المساهمين المؤسسين «أرامكو» و«سوميتومو».

2 - تُستخدم حصيلة الزيادة البالغة 5.26 مليار ريال (نحو 1.4 مليار دولار) لسداد جزء من ديون «بترورابغ»، بما يعزز مركزها المالي ويزيد كفاءة التشغيل.

وتوازياً، أعلنت «بترورابغ» عن مرحلتين لإعادة الهيكلة، هما:

1 - المرحلة الأولى: تقسيم الأسهم إلى فئتين، الفئة (أ) الحالية والفئة (ب) الجديدة التي لا تتضمن حقوق تصويت، مع حقوق محددة في الأرباح اعتباراً من عام 2028 وأولوية عند التصفية، دون تغيير حقوق الأسهم الحالية.

2 - المرحلة الثانية: تخفيض رأس المال من 21.97 مليار ريال (نحو 5.86 مليار دولار) إلى 16.71 مليار ريال (نحو 4.45 مليار دولار) عن طريق تقليل القيمة الاسمية للسهم من 10 ريالات (نحو 2.66 دولار) إلى 6.85 ريال (نحو 1.83 دولار)، لمعالجة الخسائر المتراكمة دون شطب أي أسهم.

وكانت «سوميتومو كيميكال» قد وافقت في أغسطس (آب) من العام الماضي على ضخ عائدات بيع أسهمها البالغة 2.6 مليار ريال (نحو 693 مليون دولار) في «بترورابغ»، بوصفه جزءاً من اتفاقية بيع وشراء أسهم مع «أرامكو». تمثلت هذه الموافقة في شرطين أساسيين، هما قيام «سوميتومو كيميكال» بضخ عائدات بيع الأسهم، بينما تقوم «أرامكو» بضخ مبلغ مماثل، ليصبح إجمالي المبلغ المستثمر 5.26 مليار ريال. وبعد إتمام الصفقة، أصبحت «أرامكو» المساهمة الكبرى في «بترورابغ» بحصة 60 في المائة، بينما تقلصت حصة الشركة اليابانية إلى 15 في المائة.

وأدرجت «بترورابغ» في السوق المالية السعودية في يناير (كانون الثاني) 2008 بقيمة سوقية 18.3 مليار ريال (نحو 4.88 مليار دولار)، فيما تبلغ قيمتها السوقية حالياً نحو 12.3 مليار ريال (نحو 3.28 مليار دولار).

تعزيز السيولة

وشرح رئيس أول لإدارة الأصول في «أرباح المالية»، محمد الفراج، أن ضخ الأموال والتنازل عن القروض التي قدمها الشريكان المؤسسان بشكل مباشر على تخفيف الالتزامات المالية للشركة، يقللان من حجم ديونها ويخففان الضغط التمويلي عليها. وقال إن «هذا التحسن في السيولة يعزز من مرونتها المالية، ويسمح لها بتمويل عملياتها ومشاريعها الاستثمارية دون الحاجة إلى الاعتماد على المزيد من الاقتراض»، معتبراً أن هذه الخطوة تمكّن إدارة الشركة من مواجهة التقلبات الاقتصادية أو التغيرات في أسعار المواد الخام بمرونة أكبر.

وعن إصدار أسهم جديدة من الفئة (ب) بلا حقوق تصويت، قال الفراج إنه إجراء استراتيجي يوازن بين الحاجة إلى زيادة رأس المال والحفاظ على هيكل الحوكمة الحالي. وأضاف: «تمنح هذه الأسهم حقوقاً محددة في الأرباح وفي عملية التصفية المستقبلية، لكنها لا تمنح لحامليها حق المشاركة في قرارات التصويت اليومية أو التحكم في إدارة الشركة».

وأوضح أن هذا الترتيب يحمي المساهمين الحاليين من تراجع سلطتهم التصويتية، مع السماح للمؤسسين بزيادة حصصهم ودعم الشركة مالياً، مما يحقق توازناً بين جذب رأسمال جديد والحفاظ على سيطرة المساهمين الرئيسيين.

وأوضح أن الجمع بين زيادة رأس المال وتخفيضه في آن واحد يمثل استراتيجية مزدوجة تهدف إلى تحقيق مكاسب متعددة. فمن ناحية، تؤدي زيادة رأس المال عبر ضخ 5.26 مليار ريال إلى تعزيز التمويل وتشجيع الاستثمار الاستراتيجي. ومن ناحية أخرى، يهدف تخفيض رأس المال إلى شطب الخسائر المتراكمة، مما يحسن الميزانية العمومية ويعيد التوازن المالي للشركة.

وبشكل عام، تساهم هذه العملية في تحسين هيكل رأس المال، وتعزيز ثقة المستثمرين في الشركة، وحماية حقوق المساهمين الحاليين، بالإضافة إلى زيادة المرونة المالية اللازمة للتوسع المستقبلي أو لمواجهة التحديات الاقتصادية، وفق الفراج.

إعفاء استثنائي

من جهته، قال المستشار المالي في «المتداول العربي»، محمد الميموني، إن هيئة السوق المالية منحت الشركة إعفاءً استثنائياً من قواعد الطرح، للسماح بإصدار هذه الفئة الجديدة عبر طرح خاص دون إدراجها في السوق. وهو ما وصفه الميموني بـ«النقطة الجوهرية»، لأنها تعكس أن العملية موجهة للمؤسسين فقط، ولا تتاح لبقية المساهمين أو الجمهور.

كما أن الاتفاقية بين «بتورابغ» والمساهمين المؤسسين مرتبطة بشرط رئيسي، وهو إتمام صفقة استحواذ «أرامكو» على حصة «سوميتومو» التي سبق الإعلان عنها. بمعنى أن العملية مترابطة ضمن حزمة إعادة هيكلة شاملة لملكية الشركة ووضعها المالي.

توقعات مستقبلية

وذكر الميموني أن المستثمرين الأفراد لن تتاح لهم المشاركة في الزيادة، أوضح أن هذه الخطوة قد تنعكس إيجاباً على المدى المتوسط إذا تمكنت الشركة من خفض مديونيتها وتحسين نتائجها التشغيلية، لكن «في المقابل، يجب أن يضع المستثمر في اعتباره أن الشركة لا تزال تعاني من مخاطر سوقية وتشغيلية، وأن عملية الإصلاح المالي قد تستغرق سنوات حتى تظهر نتائجها بشكل واضح».

وزير الطاقة الأميركي: ننتج ضِعف كمية الغاز الطبيعي التي ينتجها ثاني أكبر منتج في العالم

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الأميركي كريس رايت إن أسعار الغاز الطبيعي في أميركا أقل من أي دولة في العالم.

وكتب رايت، على حسابه بمنصة «إكس»، مساء السبت: «تفوُّقنا في إنتاج الغاز الطبيعي يُظهر الهيمنة الأميركية على قطاع الطاقة».

وأضاف الوزير أن السبب يعود إلى أننا «ننتج ضِعف كمية الغاز الطبيعي التي ينتجها ثاني أكبر منتج في العالم، وأربعة أضعاف كمية الغاز الطبيعي التي ينتجها ثالث ورابع أكبر منتج. هذه هي الهيمنة الأميركية على قطاع الطاقة».

وأنتجت الولايات المتحدة قرابة 1.033 تريليون متر مكعب، خلال عام 2024، بتراجع طفيف نسبته 0.3 في المائة عن عام 2023.

وجاءت روسيا في المرتبة الثانية مع ارتفاع إنتاجها بنسبة 7.1 في المائة إلى 629.9 مليار متر مكعب في عام 2024، مقارنة بنحو 586.4 مليار متر مكعب في عام 2023.

وحلّت إيران بالمركز الثالث، خلال 2024، مع ارتفاع إنتاجها بنسبة 0.9 في المائة إلى 262.9 مليار متر مكعب، مقارنة بنحو 259.7 مليار متر مكعب خلال عام 2023.

وجاءت الصين في المركز الرابع مع ارتفاع إنتاجها بنسبة 5.7 في المائة إلى 248.4 مليار متر مكعب خلال العام الماضي، مقارنة بنحو 234.3 مليار متر مكعب في عام 2023.

أسعار الغاز الطبيعي

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، هذا العام، مع تخزين كميات كبيرة من الغاز الطبيعي حتى الآن في موسم الحقن (أبريل «نيسان» - أكتوبر «تشرين الأول»)، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وتتوقع الإدارة ارتفاع أسعار الغاز عن مستوياتها الحالية، رغم توقعات انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بشكل عام عما جرى توقعه قبل بضعة أشهر، «مدفوعةً بتحسن توازنات السوق».

وبلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الفوري في أميركا نحو 3.20 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، من أبريل إلى يوليو (تموز)؛ أيْ أقل بمقدار 0.80 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عن توقعات شهر أبريل.

وأسهم ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي، خلال الأشهر الأخيرة، في ارتفاع مستويات المخزون بشكل يفوق المتوقع. قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية: «نتوقع نمو إنتاج الغاز الطبيعي المُسوَّق بنسبة 3 في المائة، مقارنة بأحجام عام 2024، مدعوماً بنمو قدره مليار قدم مكعبة يومياً في حوض برميان، و0.9 مليار قدم مكعبة يومياً في كل من منطقتيْ هاينزفيل وأبالاتشيا في عام 2025. وقد دعّم هذا النمو جزئياً بنشر منصات الحفر في حقول الصخر الزيتي كثيفة الغاز الطبيعي.

وأفـادت شركـة بيكـر هيـوز، في 8 أغسـطس (آب)، أن 19 منصة حفر نشِطة إضافية مُخصصة لحفر الغاز الطبيعي، مقارنـة ببدايـة أبريـل، بزيـادة قدرهـا 18 في المائـة. وتصـدرت منطقـة هاينزفيـل الزيـادة في نشر منصـات الحفـر المُوجهـة للغـاز الطبيعـي.

اكتشاف 81 مليون برميل نفط مكافئ في مصر بمنطقة متقادمة

الطاقة

شهد قطاع النفط في مصر دفعة قوية مع إعلان الشركة العامة للبترول اكتشاف احتياطيات جديدة تُقدَّر بنحو 81 مليون برميل نفط مكافئ في منطقة متقادمة بالصحراء الغربية، وهو ما يعكس استمرار الإمكانات الكامنة في الحقول القديمة.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أعلن وزير البترول المهندس كريم بدوي أن الحقول المتقادمة ما تزال قادرة على تحقيق نتائج متميزة عند المزج بين الخبرة والتكنولوجيا الحديثة، مشيرًا إلى أن الاكتشافات الجديدة تدعم خطط الدولة لزيادة الإنتاج المحلي.

وأوضح الوزير، خلال الجمعية العامة للشركة العامة للبترول للعام المالي 2024-2025، أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة أسهم في تعزيز كفاءة الاستكشاف وزيادة الإنتاج، داعيًا إلى تعميم هذه التجارب الناجحة على جميع الشركات العاملة في القطاع بهدف رفع معدلات الإنتاج وخفض فاتورة الاستيراد.

ويأتي هذا الإعلان متزامنًا مع جهود الحكومة المصرية لتعزيز استعمال الطاقة المتجددة في مواقع الإنتاج، بما يسهم في خفض الانبعاثات وتوفير الوقود التقليدي، وذلك عبر مشروعات ربط الحقول بالشبكة القومية للكهرباء والاستفادة من طاقة الرياح.

دور الشركة العامة للبترول في تعزيز الإنتاج

أوضح رئيس الشركة العامة للبترول المهندس محمد عبدالمجيد أن الشركة نجحت بتحقيق كشفين مهمين في الصحراء الغربية، هما "جي بي إس" (GPS) و"جي بي آر" (GPR)، بإجمالي إنتاج يومي بلغ نحو 2700 برميل.

بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الشركة من تحقيق احتياطي جديد يُقدَّر بنحو 62.4 مليون برميل نفط مكافئ، مشيرًا إلى أن الاكتشاف في منطقة كان الإنتاج قد توقَّف بها سنوات طويلة.

وأكد رئيس الشركة أن إعادة الاستكشاف باستعمال الذكاء الاصطناعي فتحت آفاقًا جديدة لإحياء الحقول المتقادمة في مصر، ووفرت حلولًا غير تقليدية لتحقيق استدامة في الإنتاج، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ولفت إلى اعتماد الشركة على تقنية التثقيب الحديثة التي أثبتت كفاءة عالية، إذ ساعدت على مضاعفة إنتاج الآبار إلى 3 أضعاف مقارنة بالطرق التقليدية، مما جعلها إضافة إستراتيجية لعمليات التطوير داخل الحقول.

وأضاف أن هذه النجاحات انعكست مباشرةً على معدلات الإنتاج، حيث بلغ متوسط إنتاج الشركة اليومي نحو 85 ألف برميل نفط مكافئ، وهو ما يعزز مكانتها بصفتها أكبر منتج وطني مملوك بالكامل للدولة.

كما أوضح أن الشركة تمكنت من إضافة احتياطي مؤكد قابل للاسترجاع يُقدَّر بنحو 18 مليون برميل، إلى جانب

حفر 113 بئرًا جديدة بمناطق مختلفة، ما يعكس حجم الاستثمارات المتنامي في تطوير البنية التحتية للقطاع.

وأشار إلى أن ربط الحقول بالشبكة القومية للكهرباء بطاقة تجاوزت 7.5 ميغاواط عزَّز من كفاءة التشغيل، خاصة مع الاعتماد على مزيج من الطاقة المتجددة القادمة من مشروعات الرياح في الزعفرانة ورأس غارب.

وبحسب رئيسها، فإن الشركة العامة للبترول تُواصل دورها الإستراتيجي بصفتها ذراعًا وطنية رئيسة في دعم الاقتصاد، من خلال الجمع بين الخبرات الوطنية والتكنولوجيا الحديثة لضمان استدامة الإنتاج وتعظيم الاستفادة من الموارد.

الحقول المتقادمة في مصر

يأتي إعلان الاكتشافات الجديدة في الحقول المتقادمة في مصر ضمن سلسلة من الاكتشافات التي تؤكد استمرار القاهرة في تعزيز مكانتها مركزًا إقليميًا للطاقة، إذ يُعدّ هذا الاكتشاف دليلًا على قدرة القطاع في استثمار جميع الفرص المتاحة.

وتبرز أهمية هذه الاكتشافات في دعم جهود الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، خاصة أن الحقول القديمة ما تزال تحمل إمكانات يمكن استغلالها عبر التكنولوجيا الحديثة، ما يفتح المجال أمام زيادة معدلات الإنتاج وتقليص الاستيراد.

وتؤكد هذه التطورات نجاح سياسة وزارة البترول القائمة على التوسع في عمليات الاستكشاف وضخ المزيد من الاستثمارات، الأمر الذي يسهم في تعزيز الثقة بالقطاع ورفع جاذبيته أمام المستثمرين الأجانب، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأسهم استعمال الذكاء الاصطناعي في إعادة تقييم الحقول المتقادمة بتقليل المخاطر وزيادة فرص النجاح، وهو ما ينسجم مع توجهات الحكومة نحو التحول الرقمي وتحسين كفاءة استعمال الموارد.

في الوقت ذاته، يدعم هذا التوجه جهود مصر في التحول نحو الطاقة النظيفة، حيث يُعتمَد على مزيج الطاقة المتجددة لتشغيل الحقول، وهو ما ينسجم مع إستراتيجية الدولة لخفض الانبعاثات الكربونية.

يشار إلى أن الاجتماع عُقد بخاصية الاتصال المرئي، بمشاركة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير النقل والصناعة الفريق مهندس كامل الوزير، ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمود عصمت، ووزير التنمية المحلية الدكتورة منال عوض، وقيادات قطاع النفط في مصر.

أنس الحجي: النفط الروسي يؤثر في التوازنات الجيوسياسية.. وهذه إستراتيجية الصين

الطاقة

أحمد بدر

أثار النفط الروسي مجددًا جدلًا واسعًا في الأسواق العالمية، خصوصًا مع تطبيق الرسوم الأميركية الجديدة على الهند، التي تُعد من أكبر المستوردين للطاقة الروسية في السنوات الأخيرة، وسط مؤشرات على توازنات جيوسياسية متغيرة.

وقال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن المشهد الراهن يعكس مزيجًا من التعقيدات التجارية والعقوبات الغربية؛ إذ تظهر مرونة ملحوظة في طرق التلاعب بالقيود المفروضة على روسيا.

وأشار إلى أن العقوبات الأخيرة على مصفاة نايارا الهندية تسبّبت في تأخير ملحوظ بحركة السفن وتخفيض تشغيل المصفاة، ما انعكس على حجم المخزونات والقدرة على استيعاب شحنات إضافية من النفط الروسي الموجهة إلى الأسواق الأوروبية.

وأوضح أن التحديات الحالية لم تمنع الصين من تكثيف وارداتها، في خطوة تعكس إستراتيجية واضحة لتخزين كميات قياسية من النفط الروسي، استعدادًا لاحتمالات مواجهة عقوبات أو توترات جديدة قد تهدّد وارداتها عبر البحر.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامجه "أنسيّات الطاقة"، الذي يقدّمه الحجي على مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، تحت عنوان: "مستجدات أسواق النفط والغاز: ترمب والهند، ولبنان، والغاز الصخري بالجزائر".

تأثير العقوبات في حركة التكرير والنقل

تطرّق أنس الحجي إلى تأثير العقوبات في حركة التكرير والنقل، إذ إن العقوبات المفروضة على مصفاة نايارا الهندية أدت إلى ارتباك واضح في الأسابيع الأولى؛ إذ انسحبت بعض السفن المرتبطة بالاتحاد الأوروبي وتباطأت عمليات تحميل النفط الروسي إلى أوروبا.

وأوضح أن امتلاء المخزون في المصفاة نتيجة تعطّل الشحنات أجبر الإدارة على خفض نسبة التشغيل، ما قلّل الطلب على ناقلات إضافية، وأدى إلى تباطؤ الإمدادات خلال أسبوعَيْن قبل أن تُعاد الأمور إلى طبيعتها.

وأشار أنس الحجي إلى أن هذه الحالات ليست جديدة، إذ تشهد الأسواق دائمًا ارتباكات مماثلة في الأيام الأولى من تطبيق العقوبات، وهو ما حدث مرارًا في سياق تجارة النفط الروسي مع الهند وغيرها من الشركاء.

وبيّن أن الشركات تلجأ -أحيانًا- إلى أساليب ملتفة لتجاوز العقوبات، مثل إعادة توجيه الناقلات إلى مصافٍ أخرى غير خاضعة للقيود، ثم إعادة شحنها إلى الوجهة النهائية، وهو ما يحافظ على استمرار تدفقات النفط من روسيا.

وأضاف أن هذا التلاعب يجد في كثير من الأحيان تساهلًا -أو ما سماه "التطنيش"- إذ تغض بعض الجهات الطرف عن هذه الممارسات لتجنّب اضطرابات أكبر في الإمدادات العالمية للطاقة.

مثل هذه الإجراءات المؤقتة، وفق الحجي، تقلّل من صرامة العقوبات وتجعلها أقل تأثيرًا مما هو معلن، ما يمنح النفط الروسي قدرة متجددة على الوصول إلى الأسواق بطرق بديلة.

ولفت إلى أن الوضع الحالي يشير إلى أن مرونة اللاعبين الرئيسين، سواء في الهند أو الصين، تُضعف الأثر الحقيقي للعقوبات، وتتيح لروسيا الاستمرار في تسويق إنتاجها النفطي.

مواقف ترمب والهند واحتمالات التراجع

قال أنس الحجي إن المعضلة الحالية ترتبط بقرار ترمب فرض رسوم جديدة على الهند، مع ترقب احتمال تراجعه في اللحظات الأخيرة تحت ضغط المخاوف من ارتفاع أسعار النفط الروسي وأسعار الطاقة عالميًا.

وأوضح أن ترمب قد يلجأ إلى تأجيل التنفيذ شهرًا أو أكثر، أو قد يعلن أنها خطوة مؤقتة لتخفيف وقعها على الأسواق، خصوصًا في ظل اتصالات محتملة مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي.

وأشار أنس الحجي إلى أن أي تصعيد إضافي ضد الهند قد يفاقم المخاطر في أسواق الطاقة، ويؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الروسي من أطراف أخرى مثل الصين، ما يعزّز دور موسكو بصفتها موردًا رئيسًا رغم العقوبات.

وبيّن أن الأسواق تتحرك وفق هذه التوقعات؛ إذ يترقّب المستثمرون ما إذا كان ترمب سيقدّم تنازلات أو يصر على موقفه، خاصة أن قراراته الأخيرة ارتبطت مباشرة بخوفه من ارتفاع أسعار النفط.

وأضاف أن القلق الأميركي من صعود الأسعار قد يشكّل الدافع الرئيس لأي تغيير، إذ يُعد استقرار تكاليف الطاقة عنصرًا حاسمًا في حسابات ترمب السياسية والاقتصادية.

وأكد الحجي أن استمرار الحديث عن احتمالات التراجع يُظهر أن قرارات الرسوم ليست مجرد أدوات اقتصادية، بل أوراق تفاوضية مرتبطة بديناميكيات أوسع تخص أسواق النفط الروسي والعلاقات الدولية.

وأكد أن أي انفتاح في المحادثات بين واشنطن ونيودلهي قد يُترجم إلى اتفاق تجاري يوازن بين مصالح الطرفَيْن، دون أن يمنع استمرار تدفقات النفط الروسي إلى الأسواق العالمية.

الصين وإستراتيجية التخزين

أوضح أنس الحجي أن الصين استغلّت تأخّر بعض الشحنات الموجهة إلى الهند لتشتري كامل الكميات المتاحة، ما أدى إلى زيادة ضخمة في وارداتها من النفط الروسي في الأشهر الأخيرة.

وأشار إلى أن هذه الزيادة لا تعكس بالضرورة نموًا اقتصاديًا، بل ترتبط بسياسة واضحة لتخزين النفط، إذ بلغ مخزون الصين مستوى قياسيًا عند 1.1 مليار برميل، متجاوزًا الولايات المتحدة بنحو 300 مليون برميل.

وبيّن خبير اقتصادات الطاقة أن الصين تتوسع في جميع مصادر الطاقة، بما في ذلك الفحم والغاز والطاقة المتجددة، في إطار مساعٍ لتقليل اعتمادها على الواردات البحرية، مع تعزيز اعتمادها على النفط الروسي والغاز القادم عبر

الأنابيب.

وأضاف أن هذا التوجه يعكس إستراتيجية صينية أعمق ترتبط بالأمن القومي؛ إذ ترى بكين أن الاعتماد على الإمدادات البرية من روسيا ومنغوليا أكثر أمانًا من الاعتماد على الشحنات البحرية.

وأكد أن التحول الصيني نحو الفحم وتوسيع استعانة محطات الكهرباء به رغم الالتزامات البيئية السابقة يوضح أن الهدف ليس المناخ، بل تعزيز الأمن الطاقي وخفض الحاجة إلى واردات إضافية من خارج روسيا.

ولفت أنس الحجي إلى أن التعاون مع موسكو يتوسع ليشمل خطوط أنابيب جديدة وممرات بديلة، مثل الممر الشمالي الذي يسمح بعبور شحنات الغاز والنفط الروسي خلال فصل الصيف بتكاليف أقل بكثير.

وختم بأن الصين بهذه الإستراتيجية ترسخ موقعها بصفتها أول مستوردي النفط الروسي، وهو ما يُعيد تشكيل معادلات الطاقة العالمية، ويؤكد أن العقوبات الغربية لم تمنع روسيا من إيجاد أسواق بديلة قوية.

إنتاج الغاز في الشرق الأوسط يترقب انتعاشة.. 5 دول عربية قد تغير المشهد

الطاقة

هبة مصطفى

يشهد إنتاج الغاز في الشرق الأوسط نموًا يتّسع نطاقه يومًا بعد يوم، إذ تُسارع دول نفطية إلى الانضمام لركب منتجي الوقود الانتقالي في المنطقة.

ويأتي هذا السباق في ظل تزايد الطلب العالمي خاصة من قطاع الكهرباء، ومسارات التحول بعيدًا عن النفط والفحم، وضخ الاستثمارات المعززة لذلك.

وتُشير الخطوات العربية الحالية إلى "طفرة إنتاج" متوقعة بحلول نهاية العقد الجاري في 2030، ما ينعكس إيجابًا على أحجام الصادرات، وفق مقال رأي تابعته منصة الطاقة المتخصصة (الصادرة من واشنطن).

وبالتوازي مع ذلك، ينضمّ لاعبون جدد إلى منتجي الشرق الأوسط إلى حدٍّ يحول المنطقة لمنافسًا شرسًا لكل من أميركا الشمالية وآسيا.

الطلب على الغاز

يسجل الطلب على الغاز في السوق العالمية ارتفاعًا، خاصة لدعم قطاع الكهرباء مع توسُّع مراكز البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي والرقمنة.

وحظي الغاز الطبيعي بقبول في سوق الطاقة، بوصفه أفضل خيارات الوقود لتلبية غالبية الطلب خلال المديين المتوسط والطويل.

وتبدو هذه المتغيرات -سواء في طبيعة الطلب المرتفع أو قبول السوق ودعمها له- "فرصة" للمنتجين للاستفادة من الاحتياطيات والموارد في زيادة الإنتاج للسوق المحلية والصادرات.

وتُشير التوقعات إلى أن إنتاج الغاز في الشرق الأوسط يتحول تدريجيًا إلى منافسة أكبر المناطق العالمية سيطرةً عليه (أميركا الشمالية)، بعد تفوّقه على حجم الإنتاج في آسيا.

وينطوي هذا التوسع على: (أسعار الغاز، وضخ الاستثمارات)، ويبدو أن للعاملين صدى جيدًا في المنطقة، خاصة في ظل بيئة إيجابية للاستثمار.

وقد يصل إنتاج الغاز من دول المنطقة إلى 86 مليار قدم مكعبة يوميًا بحلول نهاية العقد، حال ضخٍّ استثمارات تتراوح بين 120 و125 مليار دولار في القطاع ومشروعاته، طبقًا لتقديرات منتدى الدول المصدرة للغاز و"وود ماكنزي".

وقد يوجَّه 50% من حجم الإنتاج المتوقع لصالح التصدير، طبقًا لما أورده مقال منشور في موقع إنرجي كونكتس.

خريطة إنتاج الغاز في الشرق الأوسط

تتضمن خريطة إنتاج الغاز في الشرق الأوسط منتجين قدامى، وآخرين ينضمون تدريجيًا، من بينها:

أولًا: منتجون سابقون

- إيران

تعدّ إيران أكبر منتجي الغاز في الشرق الأوسط، بما يصل إلى 25 مليار قدم مكعبة يوميًا.

ويوجَّه 65% من الإنتاج الكبير لطهران لصالح الاستهلاك المحلي، في حين يستحوذ خط أنابيب "تبريز-أنقرة" المنتهي في تركيا على غالبية صادرات طهران.

ويرى كاتب المقال أن واقع سوق الغاز الإيراني لن يتغير في مرحلة قريبة، في ظل نقص الاستثمار والتقنيات، واستمرار العقوبات.

- قطر

تنتج قطر 17 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز، وتحتلّ مرتبة متقدمة في قائمة أكبر مصدري الغاز المسال عالميًا، إذ تُصدِّر ما يُقدَّر بنحو 60% من إنتاجها.

وتبنّت الدولة الخليجية برنامجًا استثماريًا لتوسعة مرافق حقل الشمال لزيادة الإنتاج بنسبة 85% بحلول نهاية العقد.

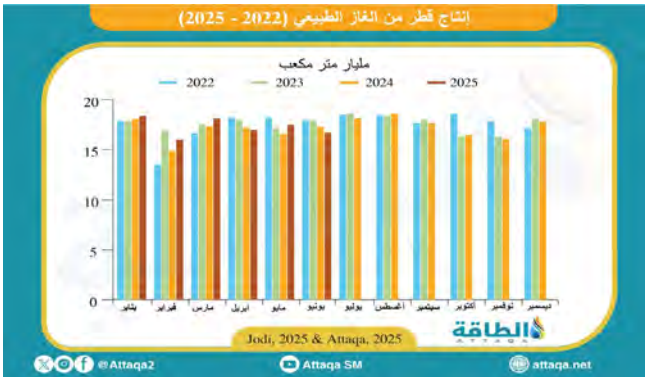

وتملك الدوحة بنية تحتية قوية في قطاع الغاز المسال، وكانت تتصدر قائمة أكبر المصدرين قبل أن تتفوق أميركا عليها في الربع الأول 2024.

وحلّت البلاد في المركز الثاني بين قائمة أكبر المصدّرين، خلال النصف الأول من العام الجاري 2025.

وصدّرت الدوحة 41.26 مليون طن من الغاز المسال خلال الأشهر الـ6 (من يناير/كانون الثاني، حتى نهاية يونيو/حزيران)، وفق بيانات تقرير "مستجدات أسواق الغاز المسال العربية والعالمية" الصادر عن وحدة أبحاث الطاقة.

وجذبت إمدادات الغاز المسال القطري 3 من بين أكبر 5 دول مستوردة في العالم، وهي: الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية.

وتسعى شركة قطر للطاقة إلى تعزيز محفظتها من الغاز المسال خارج المنطقة، بالاستحواذ على حصص في بعض المشروعات العالمية.

ثانيًا.. المنضمّون حديثًا

- السعودية

في ظل انتعاشة سوق الغاز العالمية، تتحول دول نفطية تدريجيًا إلى التوسع في إنتاج الوقود الانتقالي.

وينطبق ذلك على السعودية التي تنتج حاليًا 10 مليارات قدم مكعبة يوميًا، ويبدو أنه يوجَّه بالكامل للسوق المحلية دون الانخراط في التصدير بعد.

وتُشير بيانات حديثة صادرة عن شركة أرامكو -وتابعتها وحدة أبحاث منصة الطاقة- إلى إنتاج 11.05 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال الأشهر الـ6 الأولى من العام الجاري، ارتفاعًا من 10.37 مليار قدم مكعبة يوميًا في المدة ذاتها العام الماضي.

ويتجه هذا المشهد إلى النمو توافقًا مع طموح عملاقة الطاقة "أرامكو"، وتجديد هدفها بزيادة إنتاج الغاز إلى أعلى من 60% بحلول نهاية العقد، مقارنة بمستويات الإنتاج عام 2021 المقارب للمعدل الحالي.

ويعدّ حقل الجافورة داعمًا رئيسًا في الطفرة السعودية المرتقبة، إذ يساعد -بجانب الأصول الأخرى- في رفع الإنتاج إلى ما يفوق 16 مليار قدم مكعبة يوميًا، خلال 5 سنوات.

وفي ظل نمو الاقتصاد السعودي وزيادة الطلب، تظل مسألة تصدير الغاز غير محسومة حتى الآن.

وتشترك شركة أرامكو السعودية مع "قطر للطاقة" و"أدنوك الإماراتية" في طموح التوسع الإستراتيجي خارج قطاع الغاز في الشرق الأوسط، عبر صفقات الاستحواذ على حصص ببعض أصول الإنتاج والإسالة.

- الإمارات

يقترب إنتاج الإمارات من 6 مليارات قدم مكعبة يوميًا من الغاز، وتتوافق جهود شركة "أدنوك للغاز" مع طموح مضاعفة مستويات الإنتاج بحلول 2030.

ورغم ذلك، ما يزال الهدف الرئيس هو تلبية الطلب من الموارد المنتجة محليًا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتتبنى أبو ظبي اتجاهًا استثماريًا مشابهًا لـ"قطر للطاقة" و"أرامكو"، بنظرة أوسع لمنظومة عالمية متكاملة، تتضمن: زيادة إنتاج الغاز وعمليات الشراء والتوريد والتداول والإسالة.

- سلطنة عمان

تنتج سلطنة عمان حاليًا ما يزيد على 4 مليارات قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي، وتستهدف مضاعفة هذه الأحجام في غضون 5 سنوات حتى نهاية العقد.

ووقّعت السلطنة عقودًا طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال، وسجلت الصادرات مستويات قياسية العام الماضي بنحو 12.06 مليون طن، حسب بيانات تقرير وحدة أبحاث الطاقة السنوي لمستجدات السوق.

- إسرائيل

تنتج إسرائيل حاليًا 2 قدمًا مكعبة يوميًا، وتستهدف مضاعفة هذا الإنتاج بحلول 2030.

الطاقة

الهيدروجين الأخضر في الهند.. أغنى رجال آسيا يدعم إنتاج 3 ملايين طن سنويًا

أسماء السعداوي

تلقّى قطاع الهيدروجين الأخضر في الهند دفعة قوية من أغنى رجل في آسيا بما يعزز الخطط الحكومية لإزالة الكربون وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية.

وتعهدت شركة "ريلاينس إندستريز" المحدودة في الهند والمملوكة لرجل الأعمال موكيش أمباني بإنتاج 3 ملايين طن سنويًا من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2032.

وجاء ذلك بالتزامن مع توسعات بقطاع الطاقة الشمسية وبطاريات تخزين الكهرباء، بحسب أحدث تفاصيل قطاع الطاقة المتجددة لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

ومن شأن ذلك أن يعزز مهمة الهيدروجين الأخضر في الهند، التي تستهدف إنتاج 5 ملايين طن سنويًا بحلول عام 2030، وأن تصبح البلاد رائدة في تطوير المرافق الأساسية والتصنيع وتوليد الطلب بقطاعات الصلب والأسمدة والطيران.

ورغم تأكيد الشركة الأكثر قيمة في الهند هدفَ تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2035، قال رئيس مجلس إدارتها، إن النفط والغاز أساسيان خلال العقود المقبلة، وإن إنتاج الكيماويات من النفط الخام هو العمود الفقري للتحول إلى شركة طاقة متكاملة.

إنتاج الهيدروجين الأخضر في الهند

تأتي خطة شركة ريلاينس إندستريز لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الهند في إطار إستراتيجية أوسع نطاقًا لدفع مصادر الطاقة النظيفة في حافظة أعمالها.

و"ريلاينس" هي إحدى أكبر شركات التنقيب المستقلة في الهند وتدير أكبر مجمع تكرير في العالم "جامناغار" (Jam-nagar)، لكنها تستهدف تحقيق الحياد الكربوني في 2035.

ولإنتاج الهيدروجين الأخضر، تخطط الشركة لبدء تشغيل مصنع عملاق لإنتاج المحللات الكهربائية بقدرة 3 غيغاواط/سنويًا بحلول نهاية العام المقبل (2026).

وبدعم من الشراكات التقنية العالمية والقدرات المحلية، سيمكّن المصنع الشركة الهندية من إنتاج الهيدروجين الأخضر في الهند بتكلفة تنافسية وعلى مستوى عالمي.

يأتي ذلك تنفيذًا لهدف الشركة إنتاج الهيدروجين الأخضر بسعر أقل من دولار للكيلوغرام الواحد، وهو هدف سيُطلق العنان لتحوُّل الهند إلى مركز عالمي.

وتشمل خطة التصنيع –أيضًا- إنتاج بطاريات تخزين الكهرباء وألواح الطاقة الشمسية "كلّها تحت سقف واحد"، بحسب التفاصيل التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتفصيليًا، من المقرر زيادة قدرات تصنيع وحدات الطاقة الشمسية إلى 10 غيغاواط سنويًا خلال التسعة أشهر المقبلة.

كما تستهدف "ريلاينس" تشغيل مصنع قادر على إنتاج بطاريات بسعة تخزين مبدئية 40 غيغاواط/ساعة سنويًا في عام 2026، ومن المتوقع زيادة قدراته إلى 10 غيغاواط/ساعة سنويًا.

تشمل الخطة أيضًا إنتاج الأمونيا الخضراء والميثانول الأخضر والوقود الحيوي ووقود الطيران المستدام للاستعمال المحلي والتصدير.

وعن هذه الخطة الطموحة، قال المدير التنفيذي الجديد للشركة، ابن أغنى رجل في آسيا أنانت أمباني: "سنبني أكثر أنظمة الطاقة الجديدة تكاملًا في العالم من الرمال إلى الإلكترونات والجزيئات الخضراء على نطاق ليس له مثيل في العالم".

النفط والغاز في الهند

يؤكد الرئيس التنفيذي لشركة ريلاينس إندستريز موكيش أمباني أن النفط والغاز سيظلّان أساسيين لقطاع الطاقة في الهند خلال السنوات المقبلة.

وفي تصريحات له خلال الاجتماع السنوي رقم 48، قال، إن إستراتيجية شركته ترتكز على مبدأ تحقيق التميز في قطاع الطاقة التقليدية، ومنه الحفاظ على الهيمنة بقطاع تحويل النفط إلى كيماويات (O2C)، مع بناء منظومة للمستقبل من خلال زيادة استثمارات الطاقة المتجددة.

وبحسب موكيش، فإن قطاع تحويل النفط إلى كيماويات هو العمود الفقري لتحوُّل ريلاينس إلى شركة طاقة متكاملة جاهزة لتطور الطاقة العالمي خلال العقد المقبل.

كما أكد هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وحل معضلة الطاقة ثلاثية الأضلاع: الأمن، والقدرة على تحمُّل التكاليف، والاستدامة.

وكان رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي قد طالب الشركات المحلية في يوليو/تموز الماضي (2025) بالاعتماد على النفس وتصنيع كل شيء من الأسمدة ومحركات الطائرات، إلى بطاريات السيارات الكهربائية.

وفي سياق متّصل، شهد العام الماضي تعقيدات استثنائية في أسواق الطاقة العالمية، ما أدى إلى حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد وتغييرات تجارية وفائض إنتاج بقطاع البتروكيماويات، بحسب موكيش أمباني.

ولذلك، قال، إن ثمة حاجة إلى تكاتُف الشركات الهندية لحماية البلد صاحبة أكبر تعداد سكاني في العالم من الصدمات الخارجية والمخاطر الجيوسياسية.

وأوضح أنه يجب أن تعتمد الهند على نفسها "إلى أقصى حدّ" في التقنيات الرئيسة والصناعات الحاسمة والقطاعات الحيوية للاقتصاد العالمي.

ولم يُشر الملياردير الشهير إلى قطاع النفط، لكن تجدر الإشارة إلى أن شركة ريلاينس هي أكبر مشترٍ للنفط الروسي في الهند التي تستورد نحو 85% من احتياجاتها من الخارج.

وضيّقت الولايات المتحدة الخناق على مشتري النفط الروسي الأربعاء الماضي (27 أغسطس/آب)، بعد أن ضاعفت الرسوم الجمركية على الصادرات الهندية إلى الولايات المتحدة إلى 50%، عقابًا لها على شراء النفط

الروسي.

ويربط ريلاينس اتفاقًا مع شركة روسنفط الروسية (Ros-neft) لشراء 500 ألف برميل يوميًا من النفط الروسي، وهو أكبر اتفاق نفطي بين روسيا والهند.

خبيرة سعودية: قياس البصمة الكربونية أداة أساسية لمواجهة تغير المناخ

الطاقة

داليا الهمشري

تبرز قضية قياس البصمة الكربونية بوصفها أحد أهم المؤشرات التي تعكس حجم التأثير البيئي للأنشطة الاقتصادية والصناعية وحتى السلوكيات الفردية، ولا سيما في الوقت الذي تتزايد فيه التحذيرات العالمية من تداعيات تغيّر المناخ وارتفاع نسبة الانبعاثات الكربونية.

فلم يعد قياس البصمة الكربونية رفاهية، بل أصبح أداة أساسية لتحديد مسؤولية القطاعات المختلفة عن الانبعاثات، ووضع خطط عملية للحد منها بما يتماشى مع تحقيق أهداف الحياد الكربوني.

وفي هذا السياق، سلّطت ندوة افتراضية -تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)- الضوء على أحدث الممارسات والتجارب في مجال قياس البصمة الكربونية وآليات خفضها.

وجاءت هذه الندوة في إطار المبادرة العربية للتعليم البيئي "تمكين بيئي مستدام"، برعاية وزارة البيئة المصرية وشركائها من مختلف الدول العربية، لمناقشة أحدث المستجدات في قضايا الاستدامة؛ إذ ألقت مستشارة الاستدامة والبصمة الكربونية لدى شركة "فيردي فيستا" للاستشارات في المملكة العربية السعودية، الدكتورة تماضر صالح، كلمة موسّعة حول أهمية البصمة الكربونية بصفتها أداة أساسية في مواجهة تحديات المناخ.

التشريعات الدولية والمحلية

أوضحت الدكتورة تماضر صالح أن قضية البصمة الكربونية بدأت منذ اتفاقية باريس عام 2015 التي أرست الأساس للعمل المناخي العالمي، ووضعت على عاتق الدول التزامات واضحة لخفض الانبعاثات.

وفي قمة غلاسكو 2021، تبلورت 3 محاور رئيسة تمثّلت في التخفيف من الانبعاثات، والتكيف مع التغيرات المناخية، وتوفير وسائل التنفيذ عبر التمويل والتكنولوجيا.

وأكدت الدكتورة تماضر أن البصمة الكربونية لم تعد اليوم مجرد رقم، بل أصبحت أداة محورية في المنظومة العالمية للاستدامة البيئية.

وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي قد بدأ تطبيق آلية حدود الكربون (CBAM) تدريجيًا بين 2023 و2026، لربط التجارة بالانبعاثات وفرض رسوم كربونية على بعض السلع الواردة إليه مثل الحديد والصلب والألومنيوم.

كما خطت الإمارات خطوة سبّاقة بإصدار أول قانون اتحادي في المنطقة لخفض آثار تغير المناخ في عام 2024، لإلزام الكيانات العامة والخاصة بالقياس والإفصاح عن انبعاثاتها ووضع خطط لتحقيق الحياد الكربوني.

قياس البصمة الكربونية

أكدت الدكتورة تماضر أهمية المحاسبة الكربونية، مشيرة إلى أن التحول لاقتصاد منخفض الكربون لم يعد خيارًا، بل أصبح التزامًا اقتصاديًا وإستراتيجيًا.

ولفتت إلى أن هناك 3 نطاقات لغازات الدفيئة، مشيرة إلى أن النطاق 1 يتمثّل في الانبعاثات المباشرة، في حين يتضمّن النطاق 2 الانبعاثات غير المباشرة من الطاقة المشتراة، ويتسع مفهوم النطاق 3 ليشمل الانبعاثات عبر سلسلة التوريد والأنشطة الأخرى.

وأشارت إلى أن قياس البصمة الكربونية يحقّق فوائد كثيرة على عدة مستويات، أبرزها الامتثال للتشريعات المحلية والدولية، وخفض التكاليف عبر تحقيق كفاءة الطاقة وجذب المستثمرين، وتعزيز صورة المؤسسات بيئيًا، ودعم الأبحاث والابتكار بالبيانات.

وأوضحت أنه عادة ما يتم التركيز على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ لأنه يمثّل نحو 70% من الانبعاثات البشرية، ويظل في الغلاف الجوي لمئات السنين، مشيرة إلى أن النشاط الصناعي منذ الثورة الصناعية رفع مستوياته من 280 إلى أكثر من 410 أجزاء في المليون، وهو العامل الرئيس في الاحتباس الحراري.

التحديات والمخاطر

قالت الدكتورة تماضر صالح إنه على الرغم من التقدم في مجال قياس البصمة الكربونية، فإن جودة بيانات الانبعاثات ما تزال تمثّل عقبة، خاصة في نطاق 3، بالإضافة إلى مخاطر الغسل الأخضر والتكلفة الأولية العالية للتحول؛ ما يستدعي التحقق والاعتماد من جهات مستقلة.

وأضافت أن خفض الانبعاثات يمكن أن يبدأ من خلال تطبيق خطوات بسيطة مثل تحسين كفاءة الطاقة، والتحول إلى الإضاءة الموفرة، وتشجيع النقل الجماعي.

وتابعت: "على المدى الطويل، نحتاج إلى تقنيات مبتكرة مثل احتجاز الكربون، والهيدروجين الأخضر، والذكاء الاصطناعي".

واستطردت قائلة إن أسواق الكربون في المنطقة، مثل المنصة الطوعية التي أطلقتها السعودية، تفتح فرصًا اقتصادية واستثمارية واعدة، مضيفة أن إدارة الكربون ليست عبئًا، بل فرصة لبناء مستقبل أخضر.

شكرًا.